

مسرحية الفواتير الضاحكة

بقلم الياس بجاني

مسؤول لجنة الإعلام في المنسقية العامة للمؤسسات اللبنانية الكندية

رغم خلافات الشرائح اللبنانية الـ ١٩ على العديد من القضايا المتنوعة من وطنية وعفائية وغيرها إلا أنهم توحدوا على أمور جوهرية لا تفرق بين مواطن من الجنوب وآخر من البقاع، ولا بين عوني وجنبلاتي، أو قومي سوري وآخر من حزب الله، ولا بين موالي ومعارض. فحكم الواجهات التبعية المسلط على رقاب الجميع وحدّم بالفقر والإذلال والكبت والاضطهاد والظلم والتهميش. لقد أمسى اللبناني مهجراً وغريباً في داره، فيما الطارئ يسرح ويمرح دون حسيب أو رقيب، وحدود الوطن مع الشقيقة مشرعة على مصرعيها لشذاذ الأفق من كل حدب وصوب يُغرقون الأسواق ببضائع مهربة من سوريا وعبرها لم تترك قطاعاً زراعياً، صناعياً وإنتاجياً واحداً إلا وأفقته.

من مهازل الوضع الاحتلالي المفروض على لبنان منذ سنة ١٩٩٠ بتوافق سوري إسرائيلي أن متولي السلطة والمعارضين والكثير من رجال الدين والسياسيين على حد سواء أصبحوا لعبة، بل ممسحة بيد مخابرات الشقيقة وممثلين كومبارس درجة "تارسو" في مسرحيات هزلية هدفها إظهار اللبناني وكأنه قاصر، غير قادر على حكم نفسه، متناحر مع أخيه اللبناني ومستعد للعودة للحرب بمجرد انسحاب الجيش السوري.

أما آخر إنتاج "عنجر" الفني فهو مسرحية "الفواتير والزعامات" التي عرض فصلها الأول من خلال نشر قائمة تضم أسماء ٤١ زعيماً ووزيراً وسياسياً امتنعوا عن سداد فواتير الكهرباء المتوجبة عليهم، ويقال أن هذا الرقم هو غيض من فيض. في حين تفاوتت قيمة الفاتورة الواحدة بين خمسة ملايين ليرة و ٢٠٠ مليون لتبلغ القيمة الإجمالية نحو مليار و ٧٠٠ مليون ليرة فقط لا غير. أي ما يعادل تقريباً موازنة كاملة لوزارة صغرى أو قيمة الرواتب الإجمالية السنوية لمئات من الموظفين الصغار الذين يُمهد لصرفهم من أعمالهم بحجة الفائض والإصلاح الإداري. ويُروى طبقاً لتعليق سياسي كتبه السياسي البيروتي أمين قمورية في جريدة النهار (٢٠٠١/٧/١٧) أن المسكوت عنه حتى الآن، على صعيد فواتير الهاتف، أعظم. أما الطبابة فحدث دون حرج. ومن ملف التخابر الدولي إلى ملف الكهرباء كل يوم ملف جديد وأرقام مذهلة عن حجم الفساد وإهدار المال العام والتعامل معه كمال سائب. ويبدو أن الإقبال الشعبي الكبير على متابعة مسلسل الفضائح اللبناني سيدفع بـ "المنتجين" و "المخرجين" و "الممثلين" و "الممولين" و "المنتفعين" إلى تكثيف العروض التي تزكم الأنوف بالراوائح النتنة.

المؤامرة السورية الإسرائيلية الإقليمية على لبنان الكيان والهوية والتاريخ والإنسان والقرار واضحة المعالم على كافة الصعد، كما أن أهدافها ليست خافية إلا على أولئك الذين أغمضوا عيونهم عن رؤية

الحقيقة، تجابنوا عن الشهادة للحق، صموا آذانهم عن سماع نداء الواجب، وباعوا ضمائرهم بثلاثين من الفضة مقابل موقع في السلطة أو منفعة مادية وهوس ديني. أما المسرحيات المستمر عرضها من مثل ملفات الإصلاح الكاذب، زراعة الحشيشة، التخابر الخارجي، شركات التلفون النقال، شركة الميدل إيست، مؤسسة اليسار، والآن ملف فواتير الكهرباء وغيرها الكثير، كلها كلام حق يراد به باطل. علماً أن القانون العادل لن يُطبق على أي من هذه الملفات التي ستنام في الأدراج بمجرد أن تؤدي أهدافها الإلهائية والانتقامية والتمويهية لجهة إظهار الوجود السوري العسكري المستمر منذ العام ١٩٧٦ بالحاجة الماسية للمحافظة على الاستقرار والأمن وضبط الأصوليين ولجم الإرهاب!!!

الأمر المضحك المبكي في نشر الغسيل من خلال لوائح النافذين الممتنعين عن دفع المستحق عليهم للدولة، أنه لم يوفر أحداً من الطاقم السياسي اللبناني الموالي والمعارض، الحالي والسابق على حد سواء. فمن غاب اسمه عن هذه الفضيحة سيُظهر في غيرها، ومن لم يرد اسمه بعد ويذل ويهان، فالمسرحيات المقبلة الجاري الإعداد لها في "عنجر" كقيلة بذلك. علماً أن شمولية الأسماء تفضح خيوط المؤامرة وتبين دون أي لبس الأهداف السورية السالفة الذكر.

إن من يعرف الخلفية السياسية للقادة النقابيين الحاليين، وكيفية وصولهم إلى مواقعهم النقابية، تتوضح له الصورة الشاملة ويدرك أن نشر قائمة الممتنعين ال ٤١ لم يكن عملاً نقابياً ذاتياً، بل مخابراتياً لإرباك الوضع الداخلي، تقليب الناس ضد بعضهم البعض، التشكيك بمصداقية كل القادة اللبنانيين دون استثناء، وإظهار لبنان بالعاجز والقاصر تبريراً لبقاء الجيش السوري إلى ما لا نهاية، وتثبيتاً للهيمنة السورية على مقدراته ومصادرة قراره.

حسب "الترميز" في تصريح للنائب الحالي محسن دلول المحسوب من أهل البيت ومن ركائز الطائف، فإن رئيس الجمهورية هو المسؤول عن تسريب لائحة الممتنعين عن الدفع ال ٤١ (النهار ١٨ تموز ٢٠٠١)، معتبراً في تصريح آخر أن التسريب الرئاسي هذا هدفه تشويه النظام المدني في سياق محاولة لإسقاط الطبقة السياسية لمصلحة قوى أخرى (الشرق الأوسط ١٨/٧/٢٠٠١)، وهو أيضاً كان قال في (٢٠٠١/٧/١٦) وطبقاً لنفس الصحيفة انه "لولا سوريا لكان الموجودون في السلطة الآن أصبحوا في السجن".

ترى هل المسلسلات الفضائحية المتلاحقة المنطلقة من "بعيدا وعنجر" هي المرحلة ما قبل الأخير لفرض حكومة عسكرية برئاسة القاضي عدنان عضوم تعلن حالة الطوارئ وتسورن النظام اللبناني بالكامل كما كان ذكر قبل أسبوعين؟